

الإعتراف بالإيرادات وفق معيار الأبلاغ المالي الدولي (15) وعلاقته بالقيمة السوقية للسهم - دراسة ميدانية لعينة من الشركات الكويتية

م.د. علاء الدين عبدالوهاب
قسم المحاسبة / كلية شط العرب الجامعة/ البصرة

P: ISSN : 1813-6729
E : ISSN : 2707-1359

<http://doi.org/10.31272/JAE.43.2020.125.11>

مقبول للنشر بتاريخ : 2020/9/13

تاريخ أستلام البحث : 2020/8/31

المستخلص:

تم اتباع ممارسات محاسبية للاعتراف بالإيرادات لعقود البناء طويلة الأجل بموجب معيارين منفصلين ، المعيار المحاسبي الدولي رقم 11 عقود البناء والمعيار الدولي رقم 18: الإيرادات والنظام المحاسبي الموحد ، حتى وقت قريب تم الاسترشاد بواحدة من هيئات مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB وهيئة عملاقة اخرى في الولايات المتحدة الأمريكية هي FASB لتحقيق التقارب في القضايا المعنية التي كانت تزداد تعقيدا يوما بعد يوم ، واخيرا قدم IASB و FASB ، Financial reporting centre 2018 (AICPA) معيارا جديدا يتعلق بالاعتراف بالإيرادات هو معيار التقارير المالية الدولي 15: إيرادات العقود المبرمة مع العملاء والذي يلغي جميع المعايير المتعلقة بهذا الغرض.

تهدف هذه الدراسة إلى مراجعة المعيار الجديد فيما يتعلق بالاعتراف بالإيرادات للعقود طويلة الأجل مع إشارة خاصة إلى حقيقة الشركات العقارية في كل من الكويت وكشف نتائج هذه الدراسة أن الشركات العقارية التي كانت تتبع المعيار المحاسبي الدولي رقم 11 ، والمعيار الدولي رقم 18 قد التزمت بتطبيق معيار إعداد التقارير المالية الدولية 15 اعتباراً من 2018/1/1 حسبما اظهرتها كشوفاتها المالية.
الكلمات المفتاحية: IASB ، IAS 11 ، معيار الأبلاغ المالي الدولي 15 ، IAS 18 ، FASB ، الممارسات المحاسبية.



مجلة الادارة والاقتصاد
العدد 125 / ايلول / 2020
الصفحات : 164-174

المبحث الأول : منهجية البحث

المقدمة:

استناداً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي يتم الاعتراف بالإيراد عندما يتم "اتفاق بين طرفين أو أكثر يترتب عليه نشوء حقوق واجبة النفاذ بالإضافة إلى الالتزامات" ولكي يمكن معالجة الإيرادات الناتجة عن العقود بموجب المعيار IFRS 15 لابد من توافر الشروط التالية:

- 1- تحديد العقد مع العميل.
- 2- تحديد الالتزامات التعاقدية في العقد.
- 3- تحديد سعر المعاملة .
- 4- تحديد شروط الدفع الخاصة بالبضائع و الخدمات المحولة.
- 5- من المحتمل ان تحصل الشركة على المقابل المادي للتعاقد كمقابل لتبادل البضاعة و الخدمات التي ستحول إلى العميل (BDO، 2016 أ).

اما من ناحية تحديد التزامات الاداء في الاعتراف بالإيراد فإن التزامات الاداء يمكن اعتبارها على انها وحدة محاسبية الغرض منها تطبيق المعيار IFRS 15 وفي سبيل ذلك لابد من تعريف مصطلح الوعود او promises والذي سيؤدي إلى تعريف التزامات الاداء ، والوعد في العقود قد تكون صريحة أو ضمنية وهذه الوعود هي التي تخلق توقعاً بأن الشركة ستقوم بتزويد العميل أو العملاء بالبضائع والخدمات في سياق ممارسات الاعمال التجارية المعتادة بناءً على السياسات المتبعة أو قد تكون على اساس شروط أو محددات معينة ومن هنا فإن عملية فهم السياسات والممارسات الخاصة بالشركة امر مهم لتحديد الوعود بشكل دقيق ، وينبغي اعتبار القياسات المختلفة مكتملة لبعضها البعض (Tănase و Oncioiu ، 2016). ويتطلب الاعتراف بايرادات العقد طويل الأجل أيضاً بعض القياس مع بعض القواعد السليمة بحيث يمكن حساب الأرباح والخسائر على مدى فترة طويلة من الزمن بالإضافة إلى الالتزامات الضريبية على تلك القواعد. لذا من الضروري وعلى المدى القريب لابد من تغيير تحديد توقيت الاعتراف بالإيرادات حسب المعيار. معيار المحاسبة الدولي IAS 11 (كروس ، 2017) ، ويعتبر هذا المعيار كافياً لتحقيق الاعتراف التدريجي بالإيرادات بمرور الوقت حيث يفى الترتيب بتعريف عقد البناء لكن ادرك الممارسين أن الاعتراف بالإيرادات بمرور الوقت لن يكون مناسباً بالفعل إذا لم يستمتع العميل من العقد ، أو أن الأصول لم تنشأ في مواقع العملاء ، أو أن العميل لم يتمتع بخدمات متكررة من العقد. ونتيجة لذلك قام كل من IASB مجلس معايير المحاسبة الدولية و FASB (مجلس معايير المحاسبة المالية) باصدار معياراً جديداً من أجل الحصول على فهم واضح حول تحديد الإيرادات لعقد بناءً على طول الأجل هو المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 15: إيرادات العقود المبرمة مع العملاء. ويحدد المعيار 15 إرشادات مفصلة للاعتراف بالإيرادات مع مرور الوقت وعند نقطة في الوقت المناسب. وبالتالي تم تطبيق المعيار 15 رقم في 1 يناير عام 2018 الذي حل محل بعض المعايير ، وأبرزها معياري المحاسبة الدولي 11: عقود البناء ، ورقم 18: الإيرادات.

مشكلة الدراسة:

تدور مشكلة الدراسة حول التساؤل الرئيسي التالي
ماهو تأثير تطبيق معيار التقارير المالية الدولي 15 على الاعتراف بالإيرادات للعقود طويلة الاجل وأن البيانات والمعلومات ومقاييس الاداء للوفاء باحتياجات المستثمر ذات علاقة وارتباط بالسعر السوقي للسهم ، وهل

- 1- يوجد أثر لمعيار الاعتراف بالإيراد على نتائج اعمال الشركة؟
- 2- هناك اثر لتطبيق المعيار على القياس والعرض والافصاح.
- 3- هناك اثر لتطبيق المعيار وارتباط ذلك من ناحية الاعتراف بايرادات الشركة.
- 4- أن تطبيق المعيار أدى إلى تخفيض المخاطر المالية لشركات المقاولات.
- 5- ان تطبيق المعيار لا يؤثر على التدفقات النقدية من العمليات المرتبطة باداء الشركات .

فرضيات الدراسة :

- للاجابة على اسئلة مشكلة الدراسة تم اعادة الصيغة على شكل فروض بحثية يمكن اختبارها والتحقق منها احصائياً
- الفرضية الأولى هناك علاقة معنوية $\alpha = 0.05$ بين تطبيق المعيار الدولي 15 والقياس والعرض والافصاح المحاسبي السليم لنتائج اعمال الشركات.
 - الفرضية الثانية هناك علاقة معنوية $\alpha = 0.05$ بين تطبيق المعيار الدولي 15 والعائد على اصول الشركة (تذبذب نتائج اعمال الشركات).
 - الفرضية الثالثة هناك علاقة معنوية $\alpha = 0.05$ بين تطبيق المعيار الدولي 15 وايرادات الشركة ومن ثم على القيمة السوقية للسهم .
 - الفرضية الرابعة هناك علاقة معنوية $\alpha = 0.05$ بين تطبيق المعيار الدولي 15 وتخفيض المخاطر المالية المحتملة.
 - الفرضية الخامسة هناك علاقة معنوية $\alpha = 0.05$ بين المعيار الدولي 15 والتدفقات النقدية من العمليات.

أهداف الدراسة

- الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو تقييم اثر تطبيق المعيار 15 بشأن الاعراف بايرادات العقود طويلة الأجل ، ويشتمل من هذا الهدف مجموعة من الاهداف الفرعية والتي تتمثل بما يلي:
- التعرف على كيفية تحديد الايرادات والالتزامات ومتطلبات العرض والافصاح بموجب المعيار 15
 - مراجعة معياري المحاسبة الدوليين 11 ، و 18 ومعيار الإبلاغ المالي الدولي 15 ؛
 - تسليط الضوء على توحيد اجراءات اثبات الايرادات بموجب معيار الإبلاغ المالي الدولي 15 مقارنة بالمعيار المحاسبي الدولي رقم 11 ورقم 18 بما يتعلق بإثبات الإيرادات عقود البناء طويلة .
 - التركيز على تداعيات معيار الإبلاغ المالي الدولي 15 على الشركات العاملة في البناء على مدى العقود الطويلة والتحديات التي تواجهها.

طرق الدراسة

تستند هذه الدراسة أساساً إلى الدراسات ذات الصلة المتوفرة ، في الكتب والمجلات والمواد على المواقع. لمحتويات المعيار المحاسبي الدولي رقم 11 والمعيار رقم 18 حيث درست عينة من الشركات الكويتية المدرجة في بورصة الكويت للاوراق المالية ، وتم اختيار 12 شركة تمارس النشاط العقاري كونها تمارس نشاط البناء والانشاءات لأن العقد والمسؤولية في الأعمال الانشائية محدد بشكل ، بالإضافة إلى ان هذه الشركات تمارس الأعمال التجارية والمضاربة وتقديم الخدمات ، وقد احتسب متوسط نشاطها لسنتي 2018 و 2019 وهذه الشركات هي (الشركة العربية العقارية ، والشركة الوطنية العقارية ، ودبي الأولى للتطوير العقاري، وشركة الاجيال العقارية ، وشركة الانماء العقارية ، والتعمير للاستثمار العقاري، وشركة التمدين العقارية ، وشركة الصالحية العقارية ، وشركة العقارات المتحدة، وشركة المصالح العقارية ، وشركة انجازات للتنمية العقارية، وشركة عقار للاستثمارات العقارية)، ومع ذلك فان هذه الدراسة شأنها شأن الدراسات الاخرى تعاني أيضاً من عدم امكانية تغطية جميع جوانب معيار الإبلاغ المالي الدولي 15.

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة كونها تتعرض إلى أحد المعايير الصادرة عن جهود كل من مجلس معيير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) وهوما ابرز مفاهيم وطرق جديدة في مدى تحقق الايراد وحيث ان المعيار دخل حيز التنفيذ اعتباراً من 2018/1/1 فلا بد من التعرف على طرق قياس الايرادات ومتى يتم الاعتراف بالايراد وعرض الايرادات وما يترتب على ذلك من شفافية التقارير المالية الصادرة وهل ان تطبيق المعيار سيؤدي إلى زيادة ايرادات الشركة وعلاقة ذلك بسعر السهم في السوق المالي. بعد ان تم استعراض الدراسات السابقة لابد من التعرف لمفهوم معيار الإبلاغ المالي واسباب اعتماده والمقارنة بين هذا المعيار ومعايير المحاسبة الدولية وهو ما سيتم تناوله في المبحث الثاني من الدراسة.

المبحث الثاني: الجانب النظري

لابد من توضيح معياري المحاسبة الدوليين 11 و 18 قبل التطرق لمفهوم معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 15 وكما يأتي:

• المعيار المحاسبي الدولي رقم 11 : عقود البناء

هذا المعيار لا ينطبق الاعلى المقبول فقد وصف المعاملة المحاسبية للإيرادات والتكاليف المرتبطة بعقود البناء (2008 ICAEW). وبموجبه يجب الاعتراف بايرادات وتكاليف العقد فقط باستخدام طريقة الإنجاز التي بموجبها يمكن قياس نتائج العقد بشكل موثوق (2008 ICAEW). وتعني تسجيل الإيرادات والمصروفات اي تحقق الأرباح تدريجياً مع مرور الوقت اما المشكلة الرئيسية في هذا المعيار فتركز بكيفية توزيع الايرادات والتكاليف المختلفة على الفترات المحاسبية كما تحدث في الواقع (2008 ICAEW). وهناك احتمال تجاوز إجمالي تكاليف العقد لإجمالي الإيرادات، ويتم الاعتراف بالخسارة المتوقعة كمصروف على الفور (PWC 2017). اي عدم تأجيل الخسارة حتى يتم اكتمال المشروع أو توزيعها خلال فترة العقد. وفي هذه الحالة ليس هناك حاجة لتقدير مرحلة إنجاز العقد (2008 ICAEW).

المعيار المحاسبي الدولي رقم 18: الايرادات

يطبق هذا المعيار في محاسبة الإيرادات الناجمة علي العمليات والأحداث التالية:

بيع البضائع

يعترف بالإيرادات من بيع البضائع عندما تحقق الشروط التالية:

- نقل المخاطر وملكية البضائع المشتري.
- عدم الاحتفاظ بالمشاركة الإدارية المرتبطة عادة بالملكية ولا بالسيطرة الفعالة علي البضائع المباعة.
- من الممكن قياس مبلغ الإيراد بشكل موثوق.
- من المحتمل تدفق المنافع الاقتصادية المرتبطة بمعاملات إلى الوحدة الاقتصادية.

- من الممكن قياس التكاليف المتكبدة أو التي يمكن تكبيدها بما يتصل بالمعاملة بشكل موثوق.

تقديم الخدمات

يعترف بالإيراد في حالة ما إذا كان من الممكن تقدير مخرجات المعاملة التي تتضمن تقديم الخدمات بشكل موثوق، ويمكن تقدير ذلك عندما تتحقق جميع الشروط التالية:

- إمكانية قياس مبلغ الإيراد بشكل موثوق.
- إمكانية تدفق المنافع الاقتصادية المرتبطة بالمعاملة إلى الوحدة.
- إمكانية قياس مرحلة إكمال المعاملة في نهاية فترة إعداد الحسابات الختامية بشكل موثوق.
- إمكانية قياس التكاليف المتكبدة للمعاملة وتكاليف إنهاء المعاملة بشكل موثوق.

الفائدة ورسوم المنفعة وأرباح الأسهم

- يعترف بالإيراد باستخدام طريقة الفائدة الفعالة كما هو موضح في معيار إعداد التقارير المالية الدولي 9 .
- يعترف برسوم المنفعة على أساس الاستحقاق وفقاً للاتفاقية المتعلقة بذلك
- يعترف بأرباح الأسهم عند التأكد بحق المساهم في استلام المبالغ.

معيار الإبلاغ المالي الدولي 15: إيرادات العقود مع العملاء

يستند هذا المعيار إلى قاعدة تحقق الإيرادات عندما تنتقل السيطرة للزبون ، ويتم الاعتراف بالإيرادات إما في وقت محدد أو على مدى فترة من الوقت (Silvia, n. d). وأهم التحديات التي يواجهها مديرو العقارات ومطوروها هي الممارسات المحاسبية الجديدة ويتكون نموذج التعرف على الإيرادات والافصاحات المرتبطة بها بموجب المعيار من خمس خطوات هي:

أولاً: تحديد العقد مع العملاء: العقود الخاصة ببيع السلع أو تقديم الخدمات تدخل ضمن هذا المعيار عند توافر الشروط التالية :

أ- حقيقة العقد أي قيمة التدفقات النقدية المستقبلية وتوقيتها والمخاطر المتعلقة بها التي تكون معرضة للتغيير نتيجة للالتزام بالعقد.

ب- موافقة الأطراف المشتركة على الشروط.

ج- إمكانية الوحدة بتحديد حقوق أطراف العقد بخصوص السلع والخدمات التي سيتم تحويلها.

د- إلتزام أطراف العقد بإداء ارتباطاتها وتأكيد نيتها بالحصول على حقوقها التعاقدية.

هـ- إمكانية الوحدة بتحصيل الأمور التي تم تحديدها مقابل السلع والخدمات التي سيتم تحويلها للعملاء .

وإذا لم يتضمن العقد جميع الشروط المذكورة أعلاه تقوم الوحدة بإعادة تقييم العقد لتضمن جميع الشروط ومن ثم يتم تطبيق المعيار 15 على العقد.

ثانياً : تحديد التزامات العقد : تمثل السلع والخدمات المتفق عليها بالالتزامات المنفصلة إذا كانت تتضمن الشروط التالية :

- تميز السلعة أو الخدمة.

- إمكانية الاستفادة من الخدمة أو السلعة بشكل منفصل عن الأخر.

ثالثاً : تحديد سعر المعاملة: المقصود بسعر المعاملة المبلغ الاجمالي الذي تتوقع الوحدة استحقاقه عند التزامها بالإداء ويتضمن التقدير أي مقابل متغير وتأثير القيمة الزمنية للنقود والقيمة العادلة للاعتبارات غير النقدية واثراً أي مبلغ مدفوع أو مستحق الدفع للعميل ويمكن تفصيل ذلك وفق ما يلي:

1- العنصر المتغير: يعني اختلاف مبلغ وتوقيت جزء من سعر المعاملة بسبب الاستقطاعات والمبالغ المستردة والائتمانات والامتيازات السعيرية والحوافز والمكافآت وغيرها من البنود المماثلة وفقاً للمعيار وتقدير هذه المبالغ المتغيرة وإدراجها في سعر المعاملة بموجب طريقة القيمة المتوقعة أو طريقة المبلغ المرجح أيهما يتوقع بشكل أفضل وبالمقابل الذي تستحقه الوحدة فيجب على الوحدة تطبيق الطريقة المختارة بشكل ثابت طوال فترة العقد وتحديث سعر المعاملة المقدر في نهاية كل فترة

2- عنصر التمويل: في العقود الخاصة التي تتطلب معاملات معينة ولا يطبق استلام المبلغ في فترة نقل البضائع أو الخدمات للعميل أي في حالة دفع المبلغ مقدماً أو بعد تقدير الخدمات يجب على الوحدة الانتباه إلى آثار القيمة الزمنية للنقود على اجمالي سعر المعاملة ويتعين على الشركة تقييم ما إذا كان الترتيب يحتوي على عنصر تمويلي كبير عندما تكون الفترة بين دفع العميل وتحويل الشركة للبضائع أو الخدمات أكبر من سنة واحدة.

3- المبلغ المدفوع أو المستحق للعميل : يأخذ في الاعتبار المبلغ المدفوع أو المستحق للعملاء شكل النقد أو أي شكل آخر ممكن تطبيقه على المبالغ المستحقة للشركة ، وبالنسبة للدفع من قبل الشركة إلى العميل فيتم التعامل على أنه شيء آخر غير تخفيض سعر المعاملة وينبغي أن يكون مقابل سلعة أو خدمة متميزة تقدم للعميل والذي يتفق مع معايير الإبلاغ المالي الدولية وقد تحتاج بعض الوحدات إلى إعادة تقييم معاملة المبلغ المدفوع أو المستحق للعميل.

رابعاً : تحديد سعر معاملة التزامات الأداء: في حالة وجود التزامات عديدة واجبة الإداء في العقد تقوم الوحدة بتحديد الالتزامات بشكل منفصل وتحدد سعر معاملة لكل التزام أداء بموجب سعر بيع مستقل وإذا كان سعر البيع المستقل غير قابل للملاحظة بشكل مباشر فيجب على الشركة تقديره ويحدد المعيار طرق مختلفة يمكن استخدامها لتقدير سعر المعاملة وكما يأتي :-

- تقييم سعر السوق السائد يضاف اليه التكلفة المتوقعة مضافا إليها هامش الربح المتوقع.
- توزيع أي خصم إجمالي مقارنة بمجموع أسعار البيع المستقلة بين التزامات الأداء على أساس سعر بيع مستقل نسبياً وقد يكون من المناسب تحديد هذا الخصم لبعض التزامات الأداء وليس جميعها.
- في حالة دفع المبلغ مقدماً أو لاحقاً لا بد للوحدة ان تأخذ بعين الاعتبار فيما اذا كان العقد يتضمن ترتيباً هاماً للتمويل واذا كان الامر كذلك يجب تعديل القيمة الزمنية للنقود.

خامساً: الاعتراف بالإيراد عند سداد الالتزامات: يتم الاعتراف بالإيراد عند نقل السيطرة للعميل لقاء عملية البيع والتسليم للعميل او بمرور الوقت وحسب طبيعة العقد وحدد المعيار طريقتين أساسيتين للاعتراف بالإيراد هما:

- الاعتراف بالإيراد في لحظة زمنية معينة يتم تطبيقها عندما تنتقل السيطرة الى العميل والمقصود بالسيطرة نشوء التزام على العميل بالدفع للوحدة نتيجة حيازة وانتقال الملكية القانونية للأصل والمخاطر والمنافع الخاصة بالملكية للعميل .
- الاعتراف بالإيراد خلال فترة زمنية وتطبق عندما يحصل العميل على الخدمة لذا فان للوحدة الحق في استلام الدفعات مقابل الخدمة المقدمة طوال فترة العقد ويتم اثبات إيراداتها بموجب طريقة القسط الثابت خلال فترة تقديم الخدمة.

التحليل المقارن

المعيار المحاسبي الدولي رقم 11 مقابل معيار الإبلاغ المالي الدولي 15:

لدى النظر لمعيار المحاسبية الدولي 11 يلاحظ اعتراف الوحدة بالإيرادات والأرباح خلال الفترة الزمنية أي مرحلة الانتهاء من نشاط العقد ولجميع العقود التي تلبي تعريف عقد الانشاء (KPMG 2014) ، اما المعيار 15 فقد حدد بوضوح أن الإيرادات يتم الاعتراف بها عندما يتم الوفاء بالتزامات الأداء من خلال نقل السيطرة على السلعة أو الخدمة للعميل ، أي في الوقت المناسب. ولا يسمح المعيار 15 بأي حق تلقائي في الاعتراف بالإيرادات بمرور الوقت على أساس تدريجي لعقود البناء طويلة الأجل ما لم يتم استيفاء واحد على الأقل من المعايير التالية والكيان قادر على تقدير التقدم نحو الإكمال (KPMG 2014) وهي :

أ- في حالة الخدمات الروتينية أو (المتكررة) يستلم العميل وتستهلك المنافع في نفس الوقت التي يوفرها أداء المكون.

ب- في حالة إنشاء أحد الأصول على موقع العميل فإن أداء المكون يخلق أو يعزز الأصل الذي يتحكم فيه العميل عند إنشاء الأصل أو تحسينه .

ج- في حالة بناء أصل متخصص لا يمكن استخدامه إلا للعميل ، أو بناء على طلب العميل فإن أداء المكون لا ينشئ أصلاً له استخدام بديل للمكون ، وللمكون حق نافذ في الدفع مقابل الأداء المكتمل حتى الآن، وفي الحقيقة وحسب المعيار 15 ستحتاج المكونات التي تستخدم حالياً نسبة الإنجاز أو طريقة الأداء النسبي إلى إعادة التقييم لمعرفة ما إذا كانت ستعترف بالإيرادات بمرور الوقت أو بالتوقيت. ولتطبيق المعيار الجديد سيحتاج المكون إلى تقييم طبيعة أدائه للالتزامات ومراجعة شروط العقد ، مع الأخذ في الاعتبار ما هو قابل للتنفيذ من الناحية القانونية (KPMG 2016)

أصول والتزامات العقد

طبقاً للمعيار 15 تعتبر رسملة تكاليف معينة من ناحية طبيعتها وشروطها الواجب الوفاء بها ، والتي قد تؤدي بالوحدات الى رسملة التكاليف أكثر مما كانت عليه في الماضي أمر الزامي (BDO 2016 ب). وحدد المعيار 15 أيضاً المعاملة المحاسبية لبعض التكاليف التي تتحملها الوحدة للوفاء بالعقود من ناحية توفير السلع والخدمات للعملاء لكل من العقود التي تم الحصول عليها والعقود قيد التفاوض. ورغم ذلك فإن المتطلبات الواردة في المعيار لا تطبق إلا في حالة اذا كان معياراً آخر لا ينطبق على تلك التكاليف. هذا ويسمح المعيار 11 بمجموعة أكبر من رسملة تكاليف ما قبل العقد، أي ليس فقط تلك المتزايدة عندما يكون من المحتمل الحصول على العقد (KPMG 2014). اما المعيار 15 فسمح برسملة التكاليف الإضافية للحصول على العقد وتكاليف الوفاء ويتم الاعتراف بها كأصل عندما تتوقع الجهة استردادها. وحدد أيضاً كيفية حساب التكاليف المتكبدة في الوفاء بعقد لا يدخل في نطاق معيار آخر. ويقسم المعيار 15 تكاليف الوفاء بالعقد الذي يتم المحاسبة بموجبه إلى فئتين:

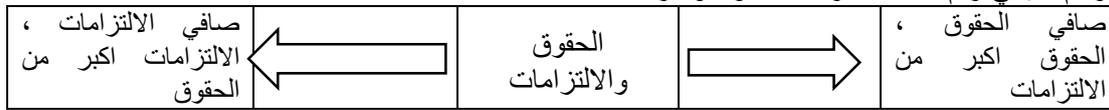
- 1- التي تؤدي إلى الأصول؛ و
 - 2- المصروفات التي يتم إنفاقها عند تكبدها.
- وستتعرف الوحدات على الأصل عندما تفي التكاليف المتكبدة للوفاء بالعقد بجميع الشروط التالية (BDO 2016b)،
- علاقة التكاليف مباشرة بعقد أو بعقد متوقع يمكن للكيان تحديده على وجه التحديد
 - توليد أو تعزيز التكاليف لموارد الكيان الذي سيتم استخدامه للوفاء بالتزامات الأداء في المستقبل ، و
 - من المتوقع استرداد التكاليف

وبموجب المعيار 15 فإن الأصول تحت الانشاء وتمثل فواتيرها التزامات عقد البناء. وللتوضيح فمن المفيداً كيف يبين المعيار 15 تقديم الوحدات لأصول والتزامات العقد في بيان المركز المالي.

عرض أصول والتزامات العقد: يستند المعيار 15 إلى فكرة أن أصل أو التزامات العقد تنشأ عندما ينفذ أي طرف في العقد، ويتطلب أيضاً قيام المنشأة بتقديم أداء العقد في الميزانية العمومية كأصل أو التزام اعتماداً على

العلاقة بين الأداء الذي تقوم به الجهة عن طريق نقل البضائع والخدمات ودفع المبلغ من قبل العميل للكيان في تاريخ التقرير. ويظهر الشكل أدناه متطلبات المعيار 15 أن تكون موجودات والتزامات العقد المعترف بها والتي تعرض في الميزانية العمومية.

الرسم البياني رقم 1 : الاعتراف بأصول والتزامات العقد



يوضح الشكل أن الحق يعتبر أحد أصول العقد إذا كان يتجاوز التزام الأداء ، ويعتبر بمثابة التزام إذا كانت مسؤولية العقد تتجاوز الحق. إلا أنه يجب تقديم أي حقوق غير مشروطة لملاحظتها بشكل منفصل (GTIL, 2016) (النقدية، والذمم المدينة وأصول العقد) والالتزامات (التزامات العقد) كما ستعترف الوحدات بهذا الإدخال كلما كان المبلغ مستحقاً بموجب عقد (ولكن لم يتم استلامه بعد) والأداء لم يحدث بعد. وسيمثل هذا تغييراً في التطبيق العملي للكثيرين (GTIL, 2016). وبالرغم من أن المعيار 15 لا يأخذ بعين الاعتبار العقود الخاسرة ، إلا أنه يبدو من المهم التركيز على الشروط الضرورية المرتبطة بحاسبة هذه العقود.

حدد المعيار المحاسبي الدولي رقم 11 كيفية حساب خسائر العقود المتوقعة ، إلا أنه لا توجد إرشادات في معيار الإبلاغ المالي الدولي 15 ، وبدلاً من ذلك أشار إلى المعيار المحاسبي الدولي رقم 37: المخصصات والمطلوبات الطارئة ، والأصول الطارئة. وهناك نوعين من الخسائر التي يمكن أن تحدث بموجب العقود طويلة الأجل هما :
- الخسارة في الفترة الحالية بسبب عقد مريب: يحدث هذا الشرط عند وأثناء الانشاء ، عندما تكون هناك زيادة كبيرة في مجموع تكاليف العقد المقدرة إلا أن الزيادة لا تلغي كل ارباح العقد. وبموجب طريقة نسبة الإنجاز فقط تتطلب الزيادة المقدرة في التكلفة تعديل زيادة الربح المعترف به في المشروع في الفترات السابقة، ويتم تسجيل هذا التعديل كخسارة في الفترة الحالية كونه تغيير في التقدير المحاسبي (Kieso et.2016).
- الخسارة الناتجة عن عقود الخسارة : يتطلب المعيار المحاسبي الدولي رقم 37 الاعتراف بمخصصات العقد الخاص أن تأخذ الوحدة التكاليف التي لا يمكن تجنبها للوفاء بالالتزام عند تحديد العقود الخاصة. وحسب معيار المحاسبة الدولي رقم 11 فإن التكاليف التي لا يمكن تجنبها تعتبر مصروفات عند تكديدها على أنها تكاليف تشغيل الأعمال. هذا التمييز بين ما يمكن تجنبه وما لا يمكن تجنبه قد يكون له تأثيراً كبيراً على ما إذا كان العقد يعتبر خاسراً وكيف يتم حساب الخسارة التعاقدية (KPMG, 2014)، وهو توقيت الاعتراف بالخسائر الناتجة عن عقود الخسارة وكيفية قياسها. وتعليمات الاعتراف بالخسارة الكاملة المتوقعة في العقد هي أن الخسارة يجب أن يتم الاعتراف بها في الفترة الحالية (Cross, 2017).

الإفصاحات بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 15

يتطلب المعيار 15 إفصاحات نوعية وكمية إضافية عن العقود المبرمة مع العملاء الذين لم يتم تضمينهم في المعيار المحاسبي الدولي رقم 11. علاوة على التسويات بين الارصدة الافتتاحية وارصدة إغلاق العقد مطلوبة بما يتعلق بأصول والتزامات العقد، الإيرادات المعترف بها في الفترة المشمولة بالتقرير مدرجة في رصيد الالتزامات (أي الفواتير مقدما) الرصيد في اول المدة ، والإيرادات المعترف بها في الفترة المشمولة بالتقرير من التزامات الأداء المستوفاة في الفترات السابقة (KPMG, 2014) وإحتمالية الحاجة إلى التحديثات والتغييرات على نظم وعمليات الوحدات لضمان قدرتها على الامتثال لمتطلبات الإفصاح (DTTL, 2015)
بعد أن تم توضيح معيار الإبلاغ المالي 15 وكل من معياري المحاسبة الدوليين 11، و18 لابد من تطبيق فرضيات الدراسة وهو ما سيتم تناوله في المبحث الثالث والذي سيتضمن النتائج والتوصيات أيضاً:

المبحث الثالث : الجانب العملي

اختبار فرضيات الدراسة :

لقياس اثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 15 ولعدم تطبيق المعايير الدولية بالعراق لغاية الوقت الحاضر تمت دراسة عينة مكونة من (12) شركة كويتية منشورة في سوق الكويت للأوراق المالية للسنة المالية 2018 و 2019 كما ذكر في طرق الدراسة وذلك بتحليل قوائمها المالية وتصنيف البنود والارقام التي تتضمنها القوائم المالية واحتساب المتوسط ، ووضعها في مجموعات متجانسة ، وتم استخدام النسب المالية لقياس فرضيات الدراسة وكما يأتي :

نسب راس المال والتي تقيس مدى اعتماد الشركة على إهم مصادر التمويل المقترضة وهي

- نسبة الرافعة المالية = القروض / اجمالي الاصول

- نسبة القروض إلى حقوق الملكية = القروض / حقوق الملكية

لقياس الفرضية الأولى بشأن وجود علاقة معنوية بين المعيار 15 وبين القياس والعرض المحاسبي السليم لنتائج اعمال الشركات.

وبخصوص نسب الربحية التي تقيس كفاءة وفاعلية الادارة في استخدام استثماراتها لتحقيق الارباح من النشاط التشغيلي للشركة وهي

- معدل العائد على الاستثمار = صافي الربح / اجمالي الاصول
- معدل العائد على حق الملكية = صافي الربح / حقوق الملكية

استخدمت لقياس الفرضية الثانية بخصوص وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين المعيار الدولي 15 والعائد على اصول الشركة (تذبذب نتائج اعمال الشركات).

اما ما يخص نسب النشاط والتي تقيس كفاءة وفاعلية الادارة في تحقيق الايرادات وهي

- معدل دوران الاصول الثابتة = الايرادات / الاصول الثابتة
- معدل دوران الاصول المتداولة = الايرادات / الاصول المتداولة

استخدمت لقياس الفرضية الثالثة حول وجود علاقة معنوية بين المعيار 15 والتغير في ايرادات الشركة ومن ثم على القيمة السوقية للسهم .

نسب السيولة التي تقيس قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المستحقة بتاريخ استحقاقها وهي :

- نسبة التداول = الاصول المتداولة / المطلوبات المتداولة
- نسبة السيولة السريعة = الاصول المتداولة - المخزون السلعي / المطلوبات المتداولة

استخدمت لقياس الفرضية الرابعة بشأن العلاقة المعنوية بين المعيار 15 وتخفيض المخاطر المالية المحتملة . وفي النهاية فإن نسبة التدفق النقدي من العمليات / الأصول: وتمثل صافي التدفقات النقدية من العمليات لكل دينار مستثمر في الأصول ويتم الحصول على أرقام التدفقات النقدي من العمليات مباشرة من واقع قائمة التدفق النقدي والذي يتطلب تصنيف التدفقات النقدية إلى تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية ، والأنشطة الاستثمارية ، والأنشطة التمويلية .

وتم استخدام هذه النسبة لقياس الفرضية الخامسة بوجود علاقة معنوية بين المعيار 15 والتدفقات النقدية من العمليات لكل دينار مستثمر.

1- الارتباطات

ربطت اختبارات الفرضيات ارتباطاً في البحث الحالي على النحو التالي:

يوضح الجدول رقم (1) الارتباط بين المتغير المستقل (معيار الابلاغ المالي الدولي 15- قيمة سوق الأسهم) والمتغير التابع (نسبة الرافعة المالية والقرض إلى حقوق الملكية). ظهرت غير معنوية بين المعيار رقم 15- القيمة السوقية للأسهم ونسبة الرافعة المالية والقرض إلى حقوق الملكية. تظهر سلبية الارتباط الأول وضعف الارتباط الثاني وبالتالي ترفض الفرضية الأولى أي عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين القيمة السوقية للسهم ونسبة الرافعة المالية والقرض إلى حقوق الملكية.

جدول (1)

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T- table	Sig.
	β	Std. Error			
Constant	29.434	9.065		3.247	0.010
Variable leverage ratio	-32.575	54.563	-.195	-.597	0.565
Constant	49.691	27.894		1.781	0.109
loan to equity	63.887	167.905	0.126	0.380	0.712

يوضح الجدول (2) العلاقة بين المتغير المستقل (معيار الابلاغ المالي الدولي 15- قيمة السوق للسهم) والمتغير التابع (العائد على الاستثمار والعائد على حقوق الملكية). وظهرت انها ذات دلالة احصائية بلغت 0.546 للمتغير الاول ، و0.476 للمتغير الثاني، لذا تقبل الفرضية الثانية أي وجود علاقة بين القيمة السوقية للسهم وتذبذب نتائج اعمال الشركات وهي نتيجة منطقية جدا حيث ان قيمة السهم ترتبط بصورة وثيقة بما تحققه الوحات من ارباح أو عوائد .

جدول (2)

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T- table	Sig.
	β	Std. Error			
Constant	-4.413	2.723		-1.620	0.140
Variable Return on Equity	32.024	16.393	0.546	1.953	0.083
Constant	-6.844	5.074		-1.349	0.210
Return on Investment	49.638	30.540	0.476	1.625	0.139

يوضح الجدول (3) الارتباط بين المتغير المستقل (المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 15- قيمة السوق للسهم) والمتغير التابع (معدل دوران الأصول الثابتة ودوران الأصول الجارية) غير معنوية وسالبة لذا ترفض الفرضية الثالثة أي عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين قيمة السهم السوقية ودوران الأصول الثابتة ودوران الأصول الجارية.

جدول (3)

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T- table	Sig.
	B	Std. Error			
Constant	13.408	6.018		2.218	0.053
Fixed Assets Turnover	-8.671	36.226	-.080	-.239	0.816
Constant	67.861	35.065		1.935	0.085
Current Assets turnover	-134,811	211.067	-0.208	-0.639	0.539

يوضح الجدول رقم (4) الارتباط بين المتغير المستقل (المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 15- قيمة السوق للسهم) والمتغير التابع (النسبة الحالية ونسبة الحمض السريع). غير معنوية وسالبة . وبالتالي ترفض الفرضية الرئيسية الرابعة اي عدم وجود علاقة بين قيمة السوق للسهم ودوران الأصول الثابتة ودوران الأصول الجارية.

جدول (4)

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T- table	Sig.
	B	Std. Error			
Constant	1639.510	1247.782		1.314	0.221
Current Ratio	-8.671	36.226	-.080	-.239	0.452
Constant	1637.403	1248.193		1.312	0.222
Quick- Acid Ratio	5903.034	753.238	-0.253	-0.786	0.452

يوضح الجدول (5) العلاقة بين المتغير المستقل (المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 15- قيمة السوق للسهم) والمتغير التابع (التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية). وتظهر معنوية العلاقة فبلغت 0.652 بين المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 15- القيمة السوقية للأسهم. عليه تقبل الفرضية الخامسة.

جدول (5)

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T- table	Sig.
	B	Std. Error			
Constant	-0.017	0.034		-0497	0.631
Cash flow From Operating activities	0.533	0.206	0.652	2.581	0.030

الاستنتاجات والتوصيات

أ- إستنتاجاً وبناءً على النتائج ومقارنة بالدراسة السابقة وكذلك المدخلات من مراجعة الدراسات والتحليل يمكن الاستنتاج بما يأتي :

1- يوفر معيار الإيرادات الجديد نموذجاً من خمس خطوات يقدمه معيار الأبلغ المالى الدولي 15:

- تحديد العقد (العقود) مع العميل.
- تحديد التزامات الأداء في العقد.
- تحديد سعر الصفقة.
- تخصيص سعر المعاملة للالتزامات الأداء في العقد.
- الاعتراف بالإيرادات عند استيفاء التزامات الأداء.

- 2- متطلبات معيار الأبالغ المالي الدولي 15 تتلخص بافصاح الشركة عن العقد في المركز المالي كأصل أو التزام وتعتمد على العلاقة بين أداء الشركة ومدفوعات العميل.
- 3- بينت نتائج الدراسة وجود علاقة معنوية لقسم من متغيرات الدراسة الجدولين رقم(2) ورقم (5) وعدم معنوية بقية العلاقات الجداول (1) ، و(3) ، و(4)

التوصيات :

- 1- قيام مجلس معايير المحاسبة الدولية باصدار الارشادات للتعرف على الإيرادات الجديدة وتقييم فاعلية ومتطلبات الإفصاح الخاصة بالمعيار.
- 2- على الوحدات تخصيص التزامات الأداء إستناداً للمعيار الجديد من خلال إنشاء خطوات جديدة للإيرادات
- 3- إستناداً للمعيار الجديد ، ينبغي على الوحدات تحديد تعهداتها بنقل سلع أو خدمات مميزة. والتي عن السلع والخدمات الأخرى في حالة :
 - توفر السلع أو الخدمات افضلية بحد ذاتها للعميل .
 - تمتع هذه السلع أو الخدمات بميزة في سياق العقد.
- 4- على الوحدات الاقتصادية القيام بإعادة تقييم طبيعة أداء التزاماتها ومراجعة شروط العقد والاخذ بعين الاعتبار قابلية التنفيذ من الناحية القانونية.
- 5- بالرغم من ان العراق لم يتم بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية الا ان تطبيق هذا المعيار سيؤثر بشكل كبير على نتائج الكثير من القطاعات في التحقق من تنبؤات سلوك الادارة (المديرين) المتوقع ، والمعرفة في إدارة النتائج ، وسيعطي قدرة للإدارة باستعراض تحركاتها المفترضة عند اعتماد المعيار.

محددات الدراسة والبحوث المستقبلية

في الوقت الحاضر استعرضت هذه الدراسة أعداد صغيرة من الصناعات التي تمت ملاحظتها ، وهي في الأساس تنتمي إلى صناعة واحدة فقط. ويمكن توسيع التحليل ليشمل عدداً أكبر من الصناعات والشركات من أجل تقديم نظرة عامة أكثر اكتمالاً عن وجود واستمرار سياسات الإيرادات في الوحدات متنوعة الأنشطة .

المصادر:

أولاً: العربية

- القوائم المالية المدققة لشركات القطاع العقاري الكويتية للسنة المالية 2018 و 2019

ثانياً: الاجنبية:

Books:

- 1- Kieso, Donald E., Weygandt, Jerry J., Warfield, Terry D., Young, Nicola M., Wiecek, Irene M. and McConomy, Bruce J. (2016). Intermediate Accounting, John Wiley & Sons. Vol. 1, 11th ed., pp 304-316.

Periodicals:

- 1- Brüggemann, U., Hitz, J. M., Sellhorn, T., 2013. Intended and unintended consequences of mandatory IFRS adoption: A review of extant evidence and suggestions for future research. *Europ. Account.* 22(1), 1-37.
- 2- Cameran, M., Campa, D., Pettinicchio, A. K., 2014. IFRS Adoption Among PCompanies: Impact on Earnings Quality. *J. Account. Audit. Financ.* 29, 278-305.
- 3- Capkun V, Collins D & Jeanjean T. (2013). *The Effect of IAS/IFRS Adoption on Earnings Management (Smoothing): A Closer Look at Competing Explanations*, Journal of Accounting and Public Policy, Vol.35, Issue 4. pp 352–394
- 4- Christensen, H. B., Lee, E., Walker, M & Zeng, C, (2015), *Incentives or standards: What determines accounting quality changes around IFRS adoption?* Journal European Accounting Review. 24(1), 31-61.
- 5- Doukakis, L. C., 2014. *The Effect of Mandatory IFRS Adoption on Real and Accrual-Based Earnings Management Activities*. *J. Account. Public Policy* 33, 551-572.
- 6- Lemus, E. (2017). *The New Global Guidance of Revenue Recognition in the Anglo-Saxon Market*, Global Journal of Management and Business Research. Volume 17 Issue 2 Version 1.0. pp 1-9
- 7- Mattei G & Paoloni N (2019) *Understanding the Potential Impact of IFRS 15 on the Telecommunication Listed Companies, by the Disclosures' Study* International Journal of Business and Management; Vol. 14, No. 1.
- 8- Mazumder B C & Purohit K K (2018). *Revenue recognition for bundle sales under IF15: an overview of changes in accounting process in telecommunication industry of Bangladesh the cost and management*, vol. 46, 04.

- 9- Mohammad Zakir Hossain, Md. Abdus Sobhan "An Overview of Changes in Accounting Process in Telecommunication Industry of Bangladesh" The cost and management Vol.46 No.-04, July- August 2018 pp 59-65
- 10- Tutino, Marco & Regoliosi, Carlo & Mattei, Giorgia & Paoloni, Niccolò & Pompili, Marco. (2019). *Does the IFRS 15 impact earnings management? Initial evidence from Italian listed companies*. African journal of business management 2010 pp226-238
- 11- Vedran Capkun , HEC Paris ,Daniel Collins2Thomas Jeanjean3 *The Effect of IAS/IFRS Adoption on Earnings Management (Smoothing): A Closer Look at Competing Explanations* Journal of Accounting and Public Policy Volume 35, Issue 4, July–August 2016, Pages 352-394

Internet:

- 1- Al-Afifi, A. M. And Sh. Z H (2014).The advantages and constraints of IAS (11),- Implementation in construction companies in Gaza Strip, university of Islamic studies journal, Issue 2, Vol 21, 1:1 <http://www.iugaza.edu.ps/ar/periodical>
- 2- BDO (2016). ASPE – IFRS: A comparison revenue, BDO Canada LLP, Canada, 1-19. Retrieved on 24 June 2017 <https://www.bdo.ca/getattachment/93a6e316-5205-4e40-93a9-d991f56e9de1/attachment.aspx/>
- 3- BDO (Binder DijkerOtte) (2016). IFRS in practice 2017 - Cross, Craig (2017). Revenue recognition for construction contracts under IFRS 15, Collins Barrow. Retrieved on 23 June 2017 <http://www.collinsbarrow.com/en/cbn/publications/revenue-recognition-for-constructioncontracts>
- 4- DTTL (Deloitte Touché Tohmatsu Limited) (2015). Implementing IFRS 15 Revenue from Contracts with Customers, Deloitte Touché Tohmatsu Limited, London, 1-27. Retrieved on 27 June 2017 from file:///C:/Users/Lb140714/Downloads/IFRS2015implementation- THL (1).pdf.
- 5- 5-GTIL (Grant Thornton International Ltd.) (2016). Get ready for IFRS 15 - Recognizing revenue in the real estate and construction industries, Grant Thornton International Ltd., August, 1-32.
- 6- ICAEW (The Institute of Chartered Accountants in England and Wales) (2008). International Financial Reporting Standards, the Institute of Chartered Accountants in England and Wales.
- 6- KPMG (2014).Impacts on the construction industry of the new revenue standard, KPMG IFRG Limited, UK, September, 1-15.Retrieved on 23 June 2017 Retrieved from <https://home.kpmg.com/content/dam/kpmg/pdf/2014/10/First-Impressions-O-201409-Impactson- the-construction-industry-of-the-new-revenue-standard.pdf>.
- 7- KPMG (Klynveld Peat Marwick Goerdeler) (2016). First Impressions: IFRS 15 Revenue, KPMG IFRG Limited, UK, April, 1-32. Retrieved on 23 June 2017 from <https://www.in.kpmg.com/ifrs/files/first-impressions-revenue-IFRS15.pdf>
- 8- New Revenue Recognition Accounting Standard - Learning and implementation / Financial reporting Centr copyright @ aicpa.org
- 9- Oncioiu, Ionica and Tănase, Alin-Eliodor (2016). Revenue from contracts with customers under IFRS 15: New perspectives on practice, EuroEconomica, 35(2). Retrieved on 1 July 2017 from <http://journals.univdanubius.ro/index.php/euroeconomica/article/view/3636/3752>.
- 10- PwC (PricewaterhouseCoopers) (2017). IAS 18, IAS 11 - Revenue and construction contracts, PricewaterhouseCoopers LLP, 15 February. Retrieved on 11 July, 2017 from <https://inform.pwc.com/?action=informContent&id=0905082003182695>
- 11- Retrieved on 8 September, 2017 retrieved from https://www.grantthornton.ca/resources/insights/adviser_alerts/Advisor_alert_Get-ready-for-IFRS-15-Real-estate-and-construction.pdf
- 12- Silvia, M. (n. d.). *IFRS 15 examples: How IFRS 15 affects your company*. Retrieved on 4 June 2017 from <http://www.ifrsbox.com/ifrs-15-examples>.

Recognition of Revenue in accordance with IFRS (15) and it`s relationship to the Market Value of the share A field Study of a Sample of Kuwaiti Companies

Dr. Allalddin Abdul-wahab

Shatt Al-Arab University College / Accounting Department

aalsabti1@gmail.com

Abstract:

Accounting Practices were followed to recognize revenues under two separate standards long - term constructions contracts, International Accounting Standard No.11 Building contracts IFRS 11 and International Standard No.18: revenue and the Unified Accounting system. Until recently, guidance had been given to one of the IASB bodies and another giant body in the Us. The American Financial Standard Board FASB seeks to achieve consistency in the cases in question, which were increasing in complexity day by day, and eventually the IASB and FASB, AICPA (Financial Reporting Centre 2018) adopted a new standard relating to revenue identification which is the International Financial reporting Standard 15; revenue from contracts concluded with customers, which removes all requirements. For this function linked.

This study aims to review the new standards for the recognition of Long-term contract revenues with special reference to the reality of real estate firms in Kuwait. The results of this study revealed that the immovable companies that followed international Accounting Standard No. 11 and international Accounting Standard No. 18 committed to apply the international Financial Reports 15 standard preparation as of 1/1/2018 as shown in their financial statements.

Key words: IASB, IAS11, IASB 18, FASB, Accounting practices

.....
.....
.....